

مرجعيات التوجيه النحوي عند الخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه

م. مرتضى سعد جاسم

كلية الامام الكاظم ع / فرع النجف الاشرف

المقدمة :

يعدُّ الدكتور مهدي الخزومي (١٩٩٣م) من العلماء المجتهدين في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك من خلال ما قدمه من نتاج فكري كانت تمثل عصارة ثمرته العلمية التي حصدها بعد حياة عامرة بالجد والمثابرة فهو بحق من أقطاب علماء العراق عامة، والنجف الاشرف والكوفة خاصة، وكانت من ثمرة هذا النتاج هو محاولته الطيبة في توجيه النحو العربي الى الوجهة الصحيحة بعيداً عن الإغراق في المنطق والفلسفة اليونانية، وقد قسمنا البحث الى مبحثين الأول يعنى بالنحويين الذين أخذ عنهم وبنى على آرائهم أفكاره ومنهجه وهما كل من الخليل بن احمد الفراهيدي من القدماء الذي اعتمد عليه بشكل كبير وإبراهيم مصطفى من المحدثين الذي أخذ عنه الكثير أيضاً وان كان من دون إشارة في كثير منها. وقد اكتفينا بالمسائل التي نقلها الخزومي من كتاب احياء النحو لإبراهيم مصطفى بالإشارة اليه صراحة؛ لأننا لسنا معنيين في هذا البحث أن نسلط الضوء على ما أخذه الخزومي من إبراهيم مصطفى من دون إشارة، وانما أردنا أن نشير الى الروافد التي استقاها وبنى عليها بنيانه النحوي فحسب، والمبحث الثاني كان يعنى بالمدرستين التي استقى منهم وهي مدرسة الكوفة ومدرسة أهل المعاني فكان هذان المبحثان قد سلطا الضوء على المرتكزات الأساسية التي بنى عليها الخزومي نظريته التوجيهية والنقدية للنحو العربي، وما كان همنا في هذا البحث أن نقتصر كل ما هو جديد عند الخزومي أو أن نقتفي أثر النظرة التيسيرية للنحو العربي، وإنما كان بحثنا يتجه نحو الروافد التي استقى منها الخزومي ليني بها نظريته الجديدة للنحو. والله الموفق والمستعان.

المبحث الأول: المرجعية الخاصة.

كما ذكرنا أن القصد من هذه التسمية هو أن نبين مرجعية المخزومي الى بعض النحاة خاصة وكيف أنه استند إليهم في منهجه النقدي والتوجيهي.

أولاً: الخليل بن أحمد (ت ٥١٧٠هـ):

يعد الخليل بن أحمد أستاذ النحويين جميعاً، واليه يرجع الفضل في إرساء قواعد العربية، وقد اعتمد عليه المخزومي في كثير من أبواب النحو، عازياً السبب لما تيسر له ولمعاصريه من مصادر لغوية، من شعر، ونثر، وأمثال، ولاسيما في بوادي نجد، والحجاز، وتهامة، فكانت مصادر حية يرجع اليها في توجيه أبواب النحو. فقد تيسر له ولمعاصريه ولاسيما الفراء (ت ٥٢٠٧هـ) المصادر الحية ف ((اليهما يرجع الفضل في إرساء هذا الدرس على أساس متين من فقه اللغة واستقراء أساليب العرب في محادثاتهم، ومخاطباتهم))^(١).

فمن البديهي إذاً أن يرجع المخزومي الى الخليل ويجعله مصدره الأول في سبيل وضع النحو في موضعه الصحيح وكل ما ذهب اليه الخليل نجده عند سيويه سيويه (ت ١٨٠) الذي نقل اليها أفكاره في كتابه وقد أعجب به اعجاباً كبيراً، وما كتابه الا مرآة صادقة للخليل وافكاره ولإن حاول أن يستوثق من أقوال الخليل أحياناً ونقله عن العرب، فقد كان ذلك من أجل زيادة في العلم، وامانة في النقل، فيخرج الخليل كما نقل عنه أميناً ومستوثقاً. ومن ذلك ما قام به سيويه حين نقل رأي الخليل في الظروف كقُدَام وأمام وأمثالهما بأنها نكرات اذا لم يُضفْنَ الى معرفة، فقام سيويه بسؤال العرب فوجدها كما قال الخليل، يقول سيويه: ((وسألنا العرب يوافقونه، ويجعلونه كقولك: من يمنة وشامة وكما جعلت ضحوة نكرة ونكرة معرفة))^(٢) فالخليل كان أميناً في نقله، محباً للعلم وطالِباً له، زاهداً متواضعاً، لم يساوره الزهو بما وصل اليه^(٣). فكان حرياً بالمخزومي أن يسير على خطاه في تفسير الظواهر اللغوية، ومحاولته في ارجاع النحو الى النقطة التي بدأ منها. من ذلك ما ذهب اليه المخزومي في علامات الاعراب؛ إذ ذهب الى أن علامات الاعراب الضمة والكسرة والفتحة لا غيرها. وما كانت في الأسماء الستة هي الحركات أيضاً وليست الحروف، وما هذه الحروف الا حركات ممتولة من جنسها مستنداً في ذلك

الى الخليل، يقول المخزومي: ((والواقع انه ليس بين الحركات وهذه الاحرف من فرق الا في الكم الصوتي، أما في الكيف فهي هي. لا فرق بين هذي وتلك. فالحركات أصوات مد قصيرة والاحرف أصوات مد طويلة، وأن الواو التي زعموا أنها علامة رفع فرعية ليست الا ضمة مطولة، والياء التي ظنوا انها علامة جر فرعية ليست سوى كسرة مطولة وكذلك الالف ليست الا فتحة مطولة))^(٤). وقد استند المخزومي في مذهبه هذا الى قول الخليل ((وكان الخليل بن أحمد يقول: الفتحة من الالف والكسرة من الياء والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لك))^(٥).

ويعلل المخزومي سبب مد الحركات حتى صارت حروفاً هو لأجل غرض لغوي وهو تكثير الكلمة؛ لأن هذه الأسماء مكونة من حرف أو حرفين، وهي من الأسماء النادرة في العربية فأضافت حرف اللين وذلك بعد أن استروحت العربية الى البناء الثلاثي فاذا تعرضت العربية الى الأصول الثنائية مالت بها الى التثليث^(٦)، ولم يكن تعليله هذا من بنات أفكاره وإنما ذهب في قوله هذا الى متابعة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو، إذ يقول: ((ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات وان تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الامر فمدت في هذه الكلمات حركات الاعراب ومطّتها لتعطي الكلمة حظاً من البيان والنطق))^(٧).

وما أظن هذا التعليل مما تستروح له النفس؛ إذ إن هنالك كلمات مكونة من حرفين مثل كلمتي يد ودم، وغيرهما مما لم تعاملها العربية معاملة الأسماء الستة فلم تقل: هذه يدوه. كما قالت: أبوه. وخرج دموه، فالأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد، فكان الأجدر أن تعاملها العربية كما عاملت الأسماء الستة، كما أن العرب أبقوا الأسماء الستة على حرفين في حالة الافراد ولم تضيف لها ما يزيدا بياناً ونطقاً كما يقول إبراهيم مصطفى.

والحقيقة إنه لمن العسير جداً أن نقطع برأي تستروح له النفس وتميل اليه ولكن إن كان ولا بد فرما أصل هذه الأسماء الستة كانت تنطق بالحركات في جميع حالاتها حتى عند

الإضافة فقد نقل النحويون عن العرب هذه اللغة^(٨):

بأبه اقتدى عدي في الكرم... ومن يشابه أبه فما ظلم

ربما هذه اللغة هي التي كانت الأصل لهذه الأسماء أول مرة عند اضافتها ثم تطورت بفضل كثرة الاستعمال حتى صارت بالحركات المطولة؛ إذ ((يظهر أن الكلمات المؤلفة من حرفين مثل يد وأب وأم واخ إنما هي أقدم من الأفعال المشتقة من ثلاثة أحرف مثل فعل وكتب وأكل))^(٩) وهذا يدل على قدم هذه الأسماء وتقدمها على الأفعال ولذا يجوز أن تكون استعملت كما ذكرنا حتى صارت بالحروف بفضل الاستعمال.

ومن المسائل الأخرى التي أظهر فيها المخزومي اعجابه بالخليل واكباره له فيما علله في الظواهر اللغوية هي نصب المنادى المضاف والنكرة غير المخصصة فقد فسر المخزومي سبب نصب المضاف والشبيه بالمضاف بسبب إطالة الكلام كما طالت النكرة غير المخصصة بالتثوين كقولنا: يا رجلاً. وليس سبب النصب هو التأثر بعامل محذوف كالفعل أدعو كما قرره النحاة^(١٠).

وهو بقوله هذا يتابع الخليل بن أحمد الذي ذهب في تفسير ظاهرة النداء بهذه العلة التي ذكرها المخزومي يقول الخليل عن المنادى المضاف: ((انهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يار رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد ومعناهما واحد))^(١١).

ويقول عن النكرة غير المخصصة: ((إذا اردت النكرة، فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التثوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف، لما طال نصب، ورد إلى الأصل كما فعل بقبل وبعد))^(١٢).

لقد أعجب المخزومي بهذا التعليل وتبناه ورأى أنه بعيد عن التكلف وعن التأثر بمنطق أو فلسفة في تفسير الخليل للقضايا النحوية، يقول المخزومي: ((فالخليل هنا فيما يبدو كان بعيداً عن التمحل في تعليل النصب والرفع وكان يبدو مستوعباً لأساليب العرب في كلامهم وفي شعرهم وخطبهم وأحاديثهم مستقرئاً ما يجري للكلام في الاستعمال داعياً للظواهر اللغوية والعوارض النحوية ولم يكن في كلامهم هنا وفي المواضع الأخرى ما نحس فيه بأثر لمنطق أو فلسفة إشارة لعمل أو ذكرٍ لعامل))^(١٣). ثم يذكر بعد ذلك انه مثل هكذا معالجات وتفسيرات للظواهر اللغوية والنحوية مما ينبغي الاخذ بها والسير على هديها^(١٤).

والذي نذهب اليه هو أن الخليل بن أحمد قد استند في تفسير هذه الظاهرة النحوية الى التكلف في اصطناع العلة المسببة للنصب وهي الإطالة ولاسيما في النكرة غير المخصصة لأننا نرى أن مثل يا أيها الرجل، طالت أي بهاء التنبيه ومع ذلك لم يستعملها العرب منصوبة ولم يوجب الخليل نصبها، وكذلك الحال مع المفرد الذي طال وبقي مضموماً مثل يا إسماعيل ويا ابراهيم فهي أطول من قولنا يا رجلاً الذي طال بالتونين كما يقول الخليل، وان كان المفرد قد طال بنفسه وليس بغيره.

وفي تعليل الأستاذ إبراهيم مصطفى له من الوجاهة بمكان؛ إذ علل المنصب اشتباهه بالمضاف الى ياء المتكلم يقول إبراهيم مصطفى: ((فالمنادى المعين أو المعرف يمنع التونين لتعينه، فاذا بقي للاسم بعد حذف التونين كله وهو النصب اشتبه بالمضاف الى ياء المتكلم لأنها تقلب في باب النداء ألفاً تقول يا غلامي ويا غلاماً وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها فيقال يا غلام ويا غلام... ففروا من النصب والجر الى الضم حيث لا شبه بياء المتكلم))^(١٥). ففي كلام الأستاذ بيان لسبب مجيء المنادى مضموماً وهو الهروب من احتمال إرادة إضافة الاسم الى ياء المتكلم، فقولنا يا زيد خوفاً من أن يكون المقصود يا زيدي، فهو وان كان افتراضاً مجرداً كما يقول شوقي ضيف^(١٦) الا انه أكثر قبولاً من قول الخليل حتى إن المخزومي على الرغم من اتباعه رأي الخليل فهو يرى أن ما ذهب اليه إبراهيم مصطفى كان وجيهاً وليس بمتكلف^(١٧). فهي وإن كانت النتيجة واحدة الا أن التعليل مهم كذلك إذا كنا نبحت عن العلل. كما فعل المخزومي نفسه في توجيه النحو العربي في كثير من أبواب النحو؛ إذ كان يلتمس لكل ما يذهب اليه علة او سبباً يؤيد ما ذهب اليه. وقد سبقه الى هذا المعنى برجستراسر^(١٨) الذي علل سبب النصب بالتعليل الذي ذكره إبراهيم مصطفى وسيتبين عند كلامنا على الأستاذ إبراهيم مصطفى أن مجمل آرائه هي قديمة وليست من بنات أفكاره.

ومن الموضوعات الأخرى التي ركز عليها المخزومي في اصلاح النحو العربي وتنقيته مما علق به من شوائب والتي استنار طريقه بالخليل بن احمد هو موضوع الحذف والتقدير. وهذه القضية شغلت الدارسين قديما وحديثا فمنهم من يرى في بعض كلام العرب حذفاً

لابد من ملاحظته وتقديره ومنهم من عارض هذه الفكرة ويرى أن الكلام ان كان واضحاً مفهوماً فلا داعي لتقدير محذوف أو الإشارة اليه.

وحقيقة الامر ان اختلاف وجهة الدارسين للجملة العربية مبنية من اختلاف نظرتهم الى الجملة نفسها فمن صرف همه تجاه المبنى تبرز لديه فكرة الحذف والتقدير وهو ما عليه النحاة المتأخرون والتي امتلت متونهم وحواشيهم بالحذف والتقدير كحذف الأفعال أو الاسماء وكل ما عن لهم حذفه وتقديره، وقد عدّ ابن جنبي (ت ٥٣٩٢هـ) هذا الامر من شجاعة العربية (١٩).

ومنهم من نظر الى أهمية المعنى في الجملة ولذلك لا يهتم الى المحذوف وتقديره ما دام الكلام واضحاً مفهوماً وانما يشير فقط الى سياق الحال الذي دعا الى حذف هذا الفعل أو غيره من المحذوفات، وهو ما سار عليه المعاصرون من الدارسين للنحو العربي (٢٠) ومما يؤكد هذا المعيار الذي ذكرنا ما قاله احمد عبد الستار الجواربي في رفضه فكرة الحذف: (وتراهم يسلمون بوجوب حذف العمدة في مواضع استقرأوها أحسن استقراء ولكنهم يوجبون في الوقت عينه تقدير المحذوف فيفسدون بذلك معنى الكلام ويضيعون على منشته ما قصد اليه بالحذف أو التقديم والتأخير وهم بذلك يعزلون النحو عن المعنى) (٢١) فقولهم يعزلون النحو عن المعنى إشارة الى اهتمام النحويين بالمبنى من دون أن النظر الى المعنى.

والمخزومي جعل في توجيه النحو نصيباً وافراً لفكرة الحذف والتقدير وجعل من الخليل بن احمد مساراً يهتدي بهداه رافضاً، هذه الظاهرة عزياً، ما يشير الى اضمار الفعل الى ملابسات الخطاب ومناسبات القول فهو يقول: (وترك اظهار الفعل أو اضماره ظاهرة ملحوظة في العربية، ففي كثير من التعبيرات يضمّر لفظ الفعل ولا يراد الى ذكره ولا تكون بالمتكلم او السامع حاجة الى تقديره؛ لأنه من الواضح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى منه) (٢٢). وقد استدل بفكرته هذه ومنهجها الذي انتهجه بالخليل وصنيعه مع الجمل التي يبرز فيها حذف فعل أو تقديره، فمما استدل به المخزومي استناداً على الخليل هو تأويله الآية القرآنية: ((انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ)) (٢٣) يقول الخليل: (فنصبت لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له انته أنته أنك تحمله على أمر آخر فلذلك

انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على امر حين قال: انتبه بدلا من قوله: ايت خيرا لك وادخل فيما هو خير لك^(٢٤). وكذلك بتفسير الخليل للمثال: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى. وفسره بمعنى: أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى فتثبت هذا له وهو في حال تلون وتنقل ولم تقل ذلك مسترشداً على امر هو جاهل به.^(٢٥)

وبعد ذكر الأمثلة عن الخليل يدعو المخزومي النحاة أن يسيروا على هذه الخطا التي ارتسمها الخليل والتي يرى انها بمنأى عن تقدير المحذوف وبعيد عن تمحلاتهم فهو يقول: (بمثل هذا كان الخليل يعالج هذه الظاهرة أعنى ظاهرة اضممار الفعل او ترك اظهاره وكان ينبغي للنحاة الذين اخذوا عنه او عن تلاميذه ان يدركوا هذا وان يتجنبوا كل ما من شأنه أن يفسد الكلام ويحيله الى ضرب من الحشو التطويل من تقديرات لا نفع فيها ولا موجب لها الا ما الزموا به أنفسهم من ايمان بفكرة العمل في اللغة وتمسك بالقول بالعامل)^(٢٦).

وهو بهذا الامر يشير الى ان سياق الحال والظرف الذي من اجله قيل الكلام سبباً ومندوحة من ذكر بعض الالفاظ التي سميت بالمحذوفات وكانت بسبب هذا السياق وذلك الظرف بحكم المذكورات فلا داعي الى ذكرها أو تقديرها وقد أحسن في هذا المعنى ابن جني حين وضع بابا في ان المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ.^(٢٧)

من خلال ما ذكرناه يتبين أن المخزومي استقى من الخليل هذه المسائل النحوية وكثيرا ما كان يمدحه في ثنايا هذا الكتاب ويمدح الطريقة التي كان يتعامل بها مع الظواهر اللغوية ويدعو النحاة الى السير بهداه كما ألزم نفسه بتفسير هذه الظواهر على طريقة الخليل وغيره من الذين تأثر بهم وجعلهم مصادر لمنهجهم الإصلاحي للنحو العربي. ثانياً: إبراهيم مصطفى.

لعلنا لم نبالغ إن قلنا بأن إبراهيم مصطفى رائد النهضة النحوية في العصر الحديث فكل من تحدث عن تاريخ التجديد النحوي ابتداءً به، وكان المخزومي أحد تلامذته النابهين فقد تلقف فكرته في تيسير النحو وتأثر به تأثراً كبيراً واتخذ منهجه في تيسير النحو مرجعاً

يستقي منه لتأسيس أفكاره التي تعد امتداداً لما بدأه إبراهيم مصطفى ولو عقدنا مقارنة بين كتاب إبراهيم مصطفى في " احياء النحو" والمخزومي في " في النحو العربي نقد وتوجيه" وجدنا أن المخزومي قد تبنا أفكاره في مجملها وإن كان قد خالفه في بعض المسائل ولو ذكرنا أوجه التشابه في الأفكار لطال بنا البحث وخرج عن مقصده الذي عقد من أجله ولكننا سنذكر القضايا النحوية التي خالف فيها المخزومي النحاة القدماء وأسس فكرته عليها من خلال ما استقاه من إبراهيم مصطفى، ولا نذكر منها الا ما صرح به المخزومي بذلك أو أشار الى كتابه.

وأولى تلك المسائل التي استوقفت المخزومي وكان إبراهيم مصطفى مرجعاً له هي الأسماء التي منعت من الصرف وحرمت من الجر والتنوين، وقد علل النحاة القدماء والمحدثين سبب منع هذه الأسماء من الجر والتنوين وقد ذكرها المخزومي في كتابه، فقد ذكر رأي أبي بركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) القائل بأن الأسماء الممنوعة من الصرف إنما منعت من التنوين لأنه علامة التصرف ولما وجدوا في هذه الأسماء ما يمنعها من الصرف حذفوا التنوين، والسبب الآخر هو أن هذه الاسماء قد اشبهت الأفعال، والافعال بطبيعة الحال لا تقبل الجر والتنوين، حذفوا من هذه الأسماء الجر والتنوين^(٢٨).

وهذا الذي ذكره عن الانباري قال إن له أصولاً في كتاب سيبويه^(٢٩)، ترجع اليه والى أستاذه الخليل في المعنى نفسه الذي ذكره ابن الانباري. وقد رفض المخزومي هذا الرأي معللاً إياه بأنه لو كان السبب هو شبه هذه الأسماء بالأفعال فما بالهم بأسماء مثل " عمر، فاطمة، ماجد" لا تشبه الأفعال^(٣٠)، وهو اعتراض غريب منه؛ لأنه ذهب الى أن وزن " فاعل" هو فعل يدل على الاستمرارية وقد وافق بذلك الكوفيين^(٣١) كما سيأتي تفصيله عند الكلام عن الكوفيين. وماجد على وزن فاعل، وفاطمة على وزن فاعلة. فكيف لا تشبه الأفعال وهو من ذهب الى أن فاعل فعل يدل على الاستمرارية. والرأي الاخر الذي ذكره المخزومي هو رأي إبراهيم مصطفى وهو وضع الفتحة مكان الكسرة اتقاء لشبهة وهو التباسها بالاسم المضاف الى ياء المتكلم المحذوفة فهو يقول: ((إن هذا الاسم لما حُرِّم التنوين أشبه في حال الكسر المضاف الى ياء المتكلم إذا حذف ياءه

وحذفها كثير جداً في لغة العرب فأغفلوا الاعراب بالكسرة والتجأوا الى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا امنوها بأي وسيلة عادوا الى اظهار الكسرة))^(٣٢).

وهذا الرأي هو الذي تبناه المخزومي وجعله منطلقاً لفهم اعراب الأسماء الممنوعة من الصرف بقوله: ((وهذا مذهب جدير بأن يؤخذ به ويتعلق بأسبابه مذهب مبني على أساس من فهم أساليب العرب في كلامهم وتجنب لكل ما يقوم على تمحل او افتعال مما راينا في كلام سيبويه وفي كلام ابن الانباري ومما تمسك به النحاة المتأخرون))^(٣٣) وهو مذهب قديم وقد فطن له المخزومي وذكره بعد هذا الكلام الذي نقلناه عنه، فقد ذكره السيوطي(ت ٩١١هـ) في همع الهوامع بأنه إحدى العلل التي ذكرت^(٣٤) وبذلك نعرف انه ليس لإبراهيم مصطفى هذا الراي ونعرف قيمة قول أحد الباحثين^(٣٥) الذي ذكر آراء الذين نقدوا إبراهيم مصطفى ومحاولاته الإصلاحية وأنها في مجملها لم تكن من بنات أفكاره وليست بدعا من علماء سابقين بل هي أفكار القدماء.

ويبقى عندي أن كل ما يقال من تعليقات في المسائل اللغوية هي محض أقوال لا دليل عليها ما دام ان اللغة في الأصل مجهولة الحال ومختلف فيها أمواضة واصطلاح هي ام توقيف من قبل الله تبارك وتعالى؟ وبما ان اللغة مجهولة الأصل يبق حال كثير من المسائل النحوية والصرفية والدلالية مجهولة أيضاً، وما محاولات العلماء قديما وحديثا الا آراء مجردة، ظناً منهم أن يجدوا لهذه الظواهر التي استوقفتهم تعليقات مقبولة، فلم يوفقوا في كثير منها، حتى المخزومي الذي نعى على النحاة القدماء ووصفهم بالمناطقية والفلاسفة كان ينحو احياناً منحى هؤلاء العلماء في تعليقاتهم المنطقية والفلسفية في سبيل اثبات توجيهه النحوي الذي آثر أن يتبناه، ويظهر ذلك جلياً في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" في كثير من أبوابه.

وقد استشهد أيضاً لإبراهيم مصطفى في مجرى كلامه عن جمع المذكر السالم وما جمع بالألف والتاء في أن العرب لم تعباً بالنصب فيها اذ لم يجعلوا لجمع المذكر السالم حالة النصب كما جعلوا الضمة الممطولة للرفع كما ذكر والكسرة الممطولة في الجر وكذلك الحال فيما جمع بالألف والتاء ذكروا لها علامة الرفع وهي الضمة وعلامة الجر وهي الكسرة واغفلوا النصب كذلك، وقد اعتمد في ذلك على إبراهيم مصطفى حين ذكر

الشبه بين الجمعين بقوله حين ذكر ما جمع بالالف والتاء: ((كما اغفل في جمع المذكر السالم وكانت المماثلة في الجمعية داعية الى مشابهة في الاعراب))^(٣٦) فبنى هذا الرأي المخزومي وقال أنه ليس من النادر في اللغة العربية أن يحمل النظير على النظير^(٣٧).

المبحث الثاني: المرجعية العامة:

وكان قصدنا من المرجعية العامة هي مرجعية المذهب الذي اختاره المخزومي وجعله مرجعاً له في توجيه المسائل النحوية، فالمشروع التجديدي للمخزومي لم يقتصر على بعض الشخصيات وإنما تعداه الى المذهب ليكون كتابه خليطاً من المرجعتين الخاصة والعامة.

أولاً: المذهب الكوفي:

لقد اتكأ المخزومي في مباحثه النحوية على الكوفيين بشكل كبير ولاسيما في المصطلحات وقد أثنى عليهم ثناءً كبيراً لم يفعله مع مدرسة أخرى اذ كان يرى أنهم ينهجون في دراستهم المنهج الأقرب الى واقع اللغة بعيداً عن التنطع بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية^(٣٨).

ولعل من أوضح المسائل التي استقى المخزومي رأيه من الكوفيين هو تقسم الأفعال؛ إذ إن المعروف عند البصريين أنهم يقسمون الأفعال الى ماضٍ ومضارع وأمر^(٣٩).

وأما الكوفيون فقد اتفقوا مع البصريين في القسمين الأوليين واما فعل الامر فهو عندهم فعل مضارع فالفعل قم مثلاً أصله لتقم ولكنه لكثرة الاستعمال حذفت اللام استثقلاً مع حرف المضارع تخفيفاً^(٤٠). والقسم الثالث الذي جاؤا به هو الفعل الدائم والمقصود به اسم الفاعل وقد بين المخزومي أن اعتبار اسم الفاعل فعلاً وأنه قسيم الماضي والمضارع، جاء به الفراء وتبعه الكوفيون من بعده^(٤١).

المخزومي من خلال ما استقرأه من مذهب المدرستين وجد أن تقسيم الكوفيين يؤيده الاستعمال كما يؤيده البصريون الذين يجعلون اسم الفاعل واسم المفعول يعمل عمل الفعل اذا سبق بنفي او استفهام كقولنا: أقائم زيد. أو ما قائم زيد. ولذلك أكد أن هذا التقسيم ينبغي أن يكون هو السائد في مدارسنا وليكن فينا من الجرأة ما يدعونا نحو هذا التقسيم بقوله: ((فليكن لنا اذن من الجرأة ما يحملنا على تثبيت هذا التقسيم وإقراره في

مقالاتنا وكتبنا والكتب المقررة لتلاميذنا في مراحل التدريس المختلفة ولن نغير في هذا أسلوبنا ولن نشوه في هذا تعريفاً^(٤٢).

بقي أن نعرف أن التنوين الداخلى على اسم الفاعل ليس تنوين تنكير ولا تعريف وإنما هو تنوين تخصيص الفعل الدائم بالزمن المستقبل وقد استند المخزومي الى الفراء في تسمية هذا التنوين^(٤٣) فقد بين ذلك الفراء في تفسير قوله تعالى: ((كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبَلُّوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ))^(٤٤) يقول الفراء: ((ولو نونت فى (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب فى المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة. فأما المستقبل فقولك: أنا صائم يوم الخميس إذا كان خميساً مستقبلاً. فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائم يوم الخميس فهذا وجه العمل))^(٤٥) فمن خلال هذا النص يتبين حال التنوين الذي يؤدي وظيفة لغوية مهمة.

ومن المسائل الأخرى التي أثارها المخزومي وناقش بها البصريين هي قضية تقديم الفاعل على الفعل، فالبصريون لا يميزون تقديم الفاعل على الفعل فإن تقدم يعربونه مبتدأً، يقول ابن الناظم: ((الفاعل كالجاء من الفعل؛ لأن الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالاً فلم يجز تقييم الفاعل عليه كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها))^(٤٦) وقد رفض المخزومي مثل هذه التأويلات والأسباب وأخذ برأي الكوفيين الذي وجده الرأي الأمثل في توجيه النحو نحو الوجهة الصحيحة، فعبارة: "البدر طلع" هي فعلية وليست اسمية وقد علل ذلك أنه من أجل الاهتمام بالفاعل بقوله: ((إن القول بان جملة "البدر طلع" فعلية يبعدها عن هذه التأويلات والتقديرية التي لا طائل تحتها؛ لان اعتبارها فعلية يجعل "البدر" فاعلاً تقدم أو تأخر، وليس بمتنع أن يتقدم الفاعل كما تصور النحاة المناطقة وخاصة اذا عرفنا ان الكوفيين كانوا يذهبون الى جواز تقدم الفاعل))^(٤٧).

وهذا الرأي قد سبقه اليه برجستراسر الذي رفض هو الآخر ان يكون الفاعل المتقدم مبتدأً وعلل ذلك بان مثل "زيد جاء" انما تقدم الفاعل من أجل أن ننبه السامع الى ان الذي جاء زيد لا غيره.^(٤٨)

كما وافق المخزومي الكوفيين في أن الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر عينه وليس متعلقاً بمحذوف الخبر مخالفاً بذلك البصريين^(٤٩)، كما وافقهم في أن مثل: "زيداً ضربته" أن يكون زيدا مفعول الفعل المذكور بقوله: ((فإعراب زيدا في هذا المثال لم يتغير فهو مفعول للفعل المنطوق به نفسه لا لفعل مقدر مفسر بالفعل الظاهر يؤيدنا في هذا ما كان الكوفيون من جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره))^(٥٠) ويعلل ذلك هو أن العرب كلما اهتموا بكلمة قدموها، مستندا بذلك إلى قول سيبويه الذي يقول: ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم))^(٥١).

وقد وافق الكوفيين أيضاً في عدد أسماء الأفعال أفعالاً حقيقية لدالاتها على الحدث والزمان بقوله: ((وأكبر الظن أن الكوفيين على حق في عدها أفعالاً حقيقية؛ لأنها أفعال في دلالاتها واستعمالاتها فقد يليها الفاعل فيرتفع أي أنها تسند إلى الفاعل اسناد الأفعال إليه))^(٥٢) مخالفاً بذلك البصريين الذين يعدونها أسماء أفعال وليس أفعالاً لدخول التنوين عليها الذي هو من علامات الأسماء وقد علل المخزومي دخول التنوين على مثل: صه مه، ليس للتكثير كما علله البصريون وإنما دخلت على هذه الأبنية من أجل تكثيرها فحسب^(٥٣).

ثانياً: أهل المعاني:

تأتي أهمية علماء المعاني عند المخزومي لاعتنائهم بأساليب التعبير والجملة بشكل كبير في الوقت الذي كان النحاة المناطقة - كما يسميهم المخزومي - لم يراعوا لهذه الأساليب ولا للجملة إلا فيما يتصل بالعامل والمعمول فحسب.

وكان المخزومي يرى أن الدرس النحوي ينبغي أن يبدأ من الجملة؛ لأن النحو كما يراه نظم وتأليف وإذا كان كذلك فأساس علم النحو هو الجملة: ((وإذا كان موضوع هذه الدراسة الجديدة هو الجملة فهذه الدراسة اذن تعنى بكل ما يطرا على الجملة من طوارئ تعنى بأحوال أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة من حيث تقديم بعضها على بعض ومن حيث ذكره وحذفه أو من حيث التصريح به أو اضماره كما تعنى بأحوال الجملة بوصفها كلا من حيث كونها في سياق نفي أو استفهام أو توكيد أو شرط أو غير ذلك.

ان هذه الدراسة هي دراسة النحو وموضوعها الذي اشترت اليه هو موضوع تخصص (النحوي) ^(٥٤)، فالجملة وما فيها من تقديم وتأخير أو اضمار أو ذكر هي موضوعات علماء المعاني وهي بالحقيقة عين ما ينبغي أن يهتم بها النحوي وهي دراستهم التي يعنون بها كما ذكر المخزومي ولذلك كان يسمى المخزومي علماء المعاني بالنحاة الحقيقيين ^(٥٥). والاعتناء بأساليب التعبير في الجملة العربية يعني الاهتمام بالمعنى ولذلك كان يسمون بعلماء المعاني وهذا الامر أي الاعتناء بالمعنى على جانب كبير من الأهمية اذ هو الأساس في فهم الجملة وفهم الاعراب على وجه الدقة، فهذا ابن هشام استعان بالمعنى حينما سأله أبو حيان عن اعراب " حقلد " وعلام عطف في قول الشاعر ^(٥٦):

تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي القربى ولا بحقلد

فقال ابن هشام اعرف ما الحقلد؟ نظر فإذا هو سيء الخلق فقال هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ^(٥٧).

وإذا كان أهل المعاني هذا موضوعهم وعملهم في القضايا التي عاجلها وكان يراهم المخزومي النحاة الحقيقيين فلا غرو اذن إذا كان يرى أن الجملة الصحيحة هي الجملة الفصيحة عندهم ^(٥٨).

والجدير بالذكر أن بعض أهل المعاني الذين ألفوا في النحو كالجرجاني والزمخشري لم يخرجوا عن دائرة النحاة المناطقة في المسائل النحوية التي عاجلها في كتبهم وهو أمر ظاهر في كتبهم مما يدل على أن المخزومي اتخذ طريقاً وسطاً. إذ أخذ من النحويين ما كان بعيداً عن أهل المنطق والفلسفة، كما أخذ من أهل المعاني ما يخص اهتمامهم بالأساليب التعبيرية ولذلك اعتمد في الفصل الذي عاجله في الأساليب التعبيرية على أهل المعاني كثيراً.

فمن جملة ما ابتنى رأيه عليهم هي قضية الشرط، فالشرط أسلوب لغوي يقوم على جزئين وهما الشرط والجزاء، وكان السائد عند النحاة القدامى أنهم يجعلون الشرط جملة، والجزاء جملة أخرى يقول ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) في سياق حديثه عن الأدوات التي تجزم الفعل: ((كل من أدوات الشرط المذكورة يقتضي جملتين: تسمى الأولى منهما شرطاً، والثانية جزءاً وجواباً أيضاً) ^(٥٩)، أما المخزومي فقد رفض هذا الاتجاه

رفضاً قاطعاً وجعل كلا الجملتين جملة واحدة؛ أي يكمل بعضها بعضاً وجعل هذه الجملة مكونه من جزئين، وعدّ الاتجاه الاول اتجاهاً عقلياً محضاً، فهو يقول معلقاً على ابن هشام حين تكلم عن جملة جواب الشرط^(٦٠): ((وهذا فيما أرى من النظر العقلي المحض وكان ينبغي أن يعالج الشرط بعبارتيه على انه جملة واحدة لا جملتان، فليست جملة الشرط بجزأيتها المتصورين الا جملة واحدة تعبر عن فكرة واحدة وليست جملة الشرط بجزأيتها الا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار))^(٦١)، وقد استدل على رأيه هذا ورجاحة مذهبه بما قاله الجرجاني في " دلائل الاعجاز " عند شرحه للآية المباركة: ((ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً))^(٦٢) اذ رفض الجرجاني أن يكون كلا العبارتين جملتين وإنما جملة واحدة ((الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى، لأننا إن قلنا إنه في كل واحدة منهما على الانفراد جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين وليس معنا إلا جزاء واحد. وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفى فساده))^(٦٣).

وهذا الاختلاف ناشئ فيما اظن من اختلاف الفريقين لفهم الجملة ودلالاتها، فمن يشترط فيها الإفادة فالشرط جملة واحدة لا جملتين لان الجزء الواحد منها لا يؤدي معنى تاماً كما لو قلنا: إن جاء زيد. فهي غير تامة ولكن يكتمل معناها لو قلنا مثلاً فسوف أكرمك. ومن لا يشترط فيها الإفادة كابن هشام الذي يذهب الى أن فرقا بين الكلام والجملة فجعل الكلام يشترط فيه الإفادة واما الجملة فاعم منه فلا يشترط فيها ذلك ولهذا يقول جملة الشرط وجملة الجواب^(٦٤)، وأما المخزومي اشترط في الجملة الإفادة ليس في اللغة العربية فحسب بل في جميع اللغات، فهو يقول: ((الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات))^(٦٥).

وهذا الذي ذهب اليه المخزومي كان عند ابن جني من قبل فقد ذهب الى ان الجملة ينبغي أن تكون تامة المعنى؛ إذ يقول: ((وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان

تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وإيه))
(٦٦)، وتابعه كذلك الزمخشري (٦٧).

ولعل من أهم القضايا النحوية التي اعتمد المخزومي فيها على اهل المعاني وعلى فهمه للنصوص اللغوية وهي قضية نائب الفاعل، فالمعروف عند العلماء القدامى أنهم يدرسون منفصلاً عن الفاعل؛ إذ له بابه الخاص واحكامه الخاصة كذلك الا ان المخزومي يرى أن هذا المصطلح غير صحيح وأن ما يخص هذا الموضوع ينبغي أن يدرس ضمن موضوع الفاعل؛ لأنه يعتقد أن نائب الفاعل هو من أنواع الفاعل فقد جعل الفاعل على نوعين فاعل مختار لفعله كقولنا جاء زيد وفاعل غير مختار وانما تلبس به، نحو: مات فلان، وكسر الزجاج، فجعل منه نائب الفاعل من ضمن الفاعل الذي لا اختيار له. يقول المخزومي: ((فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضاً، لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبسا وهو فاعل لغويا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندا اليه وكونه يقتضي تأنيث الفعل اذا كان مؤنثا وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا اليه في تعريف الفاعل وهو فاعل قام بالفعل وتلبس به ولم يفعله)) (٦٨).

وهذا الراي الذي أقدم عليه المخزومي استند الى طبيعة فهمه للتركيب وأخذاً بأقوال علماء المعاني الذين يجعلون الفاعل ونائبه واحداً، فنقل عن الرضي ما يؤيد مذهبه فقال: ((ونقل الرضي في شرحه على الكافية: " إن ما يسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً " (٦٩) فذهابنا الى التسوية عن الفاعل والنائب عن الفاعل مبني على أساس من فهم لطبيعة التركيب، ومن استناد الى نقول عن اساتيد كان النحاة الآخرون قد استمدوا منهم أصول دراستهم وكانوا عيالاً عليهم)) (٧٠). فبعد القاهر كان يرى أن ما يسند اليه الفعل هو الفاعل فلا فصل بين ضرب زيد، وضرب زيد، في تسمية زيد في كلا المثالين فاعلاً (٧١)، وكذلك الزمخشري الذي عرف الفاعل بانه ما اسند اليه الفعل أو شبهه مقدماً عليه (٧٢)، ولم يجعل لنائب الفاعل باباً في المرفوعات التي ذكرها وهو ما فهمه كذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في شرحه المفصل بقوله: ((ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل، والذي يدل عليه أنه داخل في حده وأنه لم يذكره في المرفوعات)) (٧٣). فمذهب أهل المعاني كعبد القاهر والزمخشري الى ان نائب الفاعل

فاعل كان له التأثير الواضح في فكر المخزومي الذي يقدم الى توجيه النحو الى المسلك الذي سلكه اهل المعاني في كثير من المسائل التي عالجوها ولعل احداً إذا أراد الزيادة في ذلك فليرجع الى الفصل الذي عقده في أساليب التعبير سيجد المخزومي قد اتكأ عليهم كثيراً في معالجة التوكيد والنفي والشرط وغيرها من أساليب التعبير.
الخاتمة:

بعد هذه الدراسة الوجيزة واللمحة العابرة لمرجعيات المخزومي في توجيه الدرس النحوي الى الوجة الصحيحة التي يراها، تبين أنه لم يكن بصرياً محضاً حين اتخذ الخليل بن أحمد مرجعاً له في كثير من المسائل، كما لم يكن كوفياً خالصاً حين اتخذ المذهب الكوفي مرجعاً في المسائل التي عالجها. نعم هو للمذهب الكوفي أميل منه الى المذهب البصري وهو واضح جداً لكل من يقرأ البحث أو يطلع على كتابه هذا الذي درسناه، ولم يكن من أهل المعاني الذين اتخذوا المعنى الغاية الكبرى، بل كان في جميع ذلك متخذاً منهجاً وسطاً، والطريقة المثلى في التوافق بين هذه المذاهب المختلفة سواء كانت على مستوى المرجعيات الخاصة التي ذكرناها أم على مستوى المرجعيات العامة. هو جعل من الخليل المرجع الأول له في كثير من المسائل التي عالجها كأسلوب الاضمار والتقدير، أو حركات الاعراب، كما جعل من إبراهيم مصطفى سبيلاً يسلكه ولاسيما في مسألة حذف التنوين من الأسماء التي منعت الصرف. أما الكوفيين فقد كان لهم الحظ الاوفر من حيث المصطلحات التي استعان بها ورآها هي الاجدر كالفعل الدائم، ولعل القضية الأبرز هي تقسم الفعل الى ماضي ومضارع ودائم، كل ذلك تعلقاً بالكوفيين ومنهجهم في تحليل المسائل اللغوية. أما أهل المعاني فقد استعان بهم كثيراً وعدم النحاة الحقيقيين لأنهم يحسبون للمعنى والسياق بأنواعه حساباً كبيراً، وأقول على الرغم من أن المخزومي لم يأت بشيء جديد بقدر ما كان همّه توجيه النحو توجيهاً صحيحاً، سواء كان ذلك من خلال اتباع بعض النحويين أم من خلال بعض المذاهب التي يراها صحيحة، فليس صحيحاً من كان ينتقد المخزومي في تجديد النحو؛ لأن الرجل لم يدعي الجديد في الموضوع وإنما الجديد في الطرح والأخذ بأقوال كانت بحسبانه صحيحة ولكنها لم تجد لها آذان صاغية فأراد أن يظهرها ويبرزها بشكل جديد من

خلال كتابه القيم " في النحو العربي نقد وتوجيه " ، أرجو أن أكون قد وفقت لما كنت أودّ بيانه، والله الحمد أولاً وآخراً، مصلياً على النبي المصطفى وآله المستكملين الخير والشرفا.

الملخص:

يعد الدكتور مهدي المخزومي في طليعة العلماء المجتهدين في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك من خلال ما قدمه من نتاج فكري كانت تمثل عصارة ثمرته العلمية التي حصدها بعد حياة عامرة بالجد والمثابرة فهو بحق من أقطاب علماء العراق عامة، والنجف الاشرف والكوفة خاصة، وكانت من ثمرة هذا النتاج هو محاولته الطيبة في توجيه النحو العربي الى الوجهة الصحيحة بعيداً عن الإغراق في المنطق والفلسفة اليونانية، ونحن في هذا البحث سلطنا الضوء على الروافد التي استقتها المخزومي واستعان بها في توجيه الدرس النحوي وبيننا من خلال البحث أن المخزومي استعان بالخليل بن احمد الفراهيدي بشكل كبير في منهجه الإصلاححي. وكذلك بالمذهب الكوفي الذي اخذ عنه الكثير ولاسيما في المصطلحات. ومن ثم استعانته باهل المعاني وهو أمر غير معهود ممن سبقه؛ إذ المعروف أن لأهل المعاني اتجاه مستقلاً في الدراسات اللغوية وهي البلاغة. وأخيراً كان للأستاذ إبراهيم مصطفى الأثر الواضح في أفكار المخزومي الإصلاحية التي كان يروم تحقيقها بان يعيد النحو الى النقطة التي ابتدأ منها بعيداً عن المنطق والفلسفة. كل ذلك نجده بشكل مفصل في هذا البحث ان شاء الله.

الهوامش:

- ١- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤.
- ٢- الكتاب: ٢٩٠/٣.
- ٣- الفراهيدي عبقرى من البصرة مهدي المخزومي: ٢٧.
- ٤- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٨.
- ٥- نفسه: ٦٨، وينظر الكتاب: ٤٢/٤.
- ٦- ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي: ٦٦.
- ٧- احياء النحو: ١٠٩.

- ٨- البيت لرؤبة بن العجاج والبيت في ملحق ديوانه: ١٨٢، وينظر: شرح التصريح للازهري: ٦٤/١، شرح ابن عقيل: ٣٢/١.
- ٩- تاريخ اللغات السامية لولفنسون: ١٦.
- ١٠- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٨ / ٣.
- ١١- الكتاب: ٣٠٣/١.
- ١٢- نفسه: ٣١١/١.
- ١٣- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٦.
- ١٤- نفسه: ٣٠٧.
- ١٥- احياء النحو: ٦٢.
- ١٦- ينظر: تيسير النحو لشوقي ضيف: ٢٨.
- ١٧- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٨.
- ١٨- ينظر التطور النحوي: ١٣٠.
- ١٩- ينظر: الخصائص: ٥٤٤.
- ٢٠- ينظر: أحمد عبد الستار الجوارى في نحو القرآن: ١٠، ونعمة رحيم العزاوي في الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (بحث): ١٥٩،
- ٢١- نحو القرآن: ١٠.
- ٢٢- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٧.
- ٢٣- النساء: ١٧١.
- ٢٤- الكتاب: ١٤٣/١.
- ٢٥- ينظر: نفسه: ١٧٢/١.
- ٢٦- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٨.
- ٢٧- ينظر: الخصائص: ٢٣٣.
- ٢٨- ينظر: في النحو العربي: ٨٨، وينظر أسرار العربية للنباري: ٢١٥.
- ٢٩- ينظر: الكتاب: ٢٢/١، ورأي الخليل في الكتاب نفسه: ١٩٣/٣.
- ٣٠- ينظر: في النحو العربي: ٨٩.
- ٣١- نفسه: ١١٩.
- ٣٢- احياء النحو: ١١٢.
- ٣٣- في النحو العربي: ٩٠.
- ٣٤- ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٧٦/١.

- ٣٥- ينظر: تيسير النحو ترف أم ضرورة لمحمد الصاوي بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية: ١٦٣.
- ٣٦- احياء النحو: ١١١.
- ٣٧- ينظر في النحو العربي: ٩٢.
- ٣٨- ينظر: في النحو العربي: ٢١٩.
- ٣٩- ينظر: شرح ابن الناظم: ١٠.
- ٤٠- ينظر: الانصاف: ٢/ ٤٣٠.
- ٤١- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها لمهدي المخزومي: ٢٣٧.
- ٤٢- في النحو العربي: ١١٩.
- ٤٣- ينظر نفسه: ١١٨.
- ٤٤- الأنبياء: ٢١.
- ٤٥- معاني القرآن: ٢/ ٢٠٢.
- ٤٦- شرح ابن الناظم: ١٥٨.
- ٤٧- في النحو العربي: ٤٤.
- ٤٨- ينظر: التطور النحوي: ١٣٣.
- ٤٩- ينظر: نفسه: ٢٢٠.
- ٥٠- ينظر نفسه: ١٧٣، ١٧٢. ونظر رأي الكوفيين في شرح ابن عقيل: ١٣١/٢.
- ٥١- كتاب سيويه: ١/ ٣٤.
- ٥٢- ينظر في النحو العربي: ٢٠٢.
- ٥٣- ينظر: نفسه: ٢٠٣.
- ٥٤- في النحو العربي: ٣٧.
- ٥٥- ينظر نفسه: ٢٩.
- ٥٦- ينظر: شعر زهير بن أبي سلمى: ١٩٠.
- ٥٧- ينظر: مغني اللبيب: ٦/ ٨، ٩.
- ٥٨- ينظر: في النحو العربي: ٢٢٦.
- ٥٩- شرح ابن الناظم: ٤٩٦.
- ٦٠- ينظر: مغني اللبيب: ٥/ ١٥٣.
- ٦١- في النحو العربي: ٢٨٦.
- ٦٢- سورة النساء: ١١٢.
- ٦٣- دلائل الاعجاز: ٢٤٦.

- ٦٤- ينظر المغني: ٨/٥.
- ٦٥- في النحو العربي: ٣١.
- ٦٦- الخصائص: ٥٧.
- ٦٧- ينظر المفصل للزمخشري: ٢٣.
- ٦٨- في النحو العربي: ٤٦، ٤٧.
- ٦٩- في شرح الرضي هذه عبارته: " وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً ". شرح الرضي على الكافية: ٧١/١.
- ٧٠- في النحو العربي: ٤٦.
- ٧١- ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ٣٤٦/١.
- ٧٢- ينظر: المفصل: ٣٨.
- ٧٣: الايضاح في شرح المفصل: ١٥٨/١.
- المصادر والمراجع:
أولاً: الكتب:

- ١- احياء النحو، إبراهيم مصطفى، قدم للطبعة الأولى د. طه حسين سنة ١٩٣٧م، وللطبعة هذه د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الأداب، القاهرة، ٢٠١٣م.
- ٢- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفنون البغدادي النحوي (ت ٣٦٠هـ) ت: د. محمد راضي محمد مذكور ووائل محمود سعد عبد الباري، مراجعة د. فيصل الحفيان، طبعة مجلة الوعي الإسلامي التي تصدرها دولة الكويت، الإصدار الخامس والتسعون ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ٣- الإيضاح في شرح المفصل، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) ت: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ت.
- ٤- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، د. رمضان عبد التواب، ط٤، مكتبة الخانجي في القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، ط١، عالم الكتب، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م. بيروت لبنان.

- ٦- الفراهيدي عبقرى من البصرة، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩م.
- ٧- الكتاب، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٨- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، ت: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م.
- ٩- تاريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون، ط١، دار القلم، بيروت - لبنان، ١٩٨٠م.
- ١٠- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة. ت.
- ١١- دلائل الاعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ) قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني مؤسسه السعودية بمصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٢- ديوان رؤبة، ضمن مجموع أشعار العرب، وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة الكويت. ت.
- ١٣- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ت: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، طبعة دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٥- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، ت: محمد باسل عيون السود، ط١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ١٦- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م.
- ١٧- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الاعلم الشنتمري، ت: د. فخر الدين قباوة، ط٣، دار الافاق، بيروت، ١٩٨٠م.
- ١٨- في النحو العربي، قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت لبنان. ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- ١٩- في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت لبنان. ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- ٢٠- كتاب المقتصد في شرح الايضاح، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) ت: د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
- ٢١- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ٢٢- معاني القرآن، أبي زكرياء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ط٢، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م.
- ٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، التراث العربي، الكويت، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.
- ٢٤- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ٢٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م.

ثانياً: البحوث:

- ١- تيسير النحو ترف أم ضرورة، د. محمد صاري، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- ٢- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د.نعمة رحيم العزاوي، بحث في كتاب دراسات في اللغة (كتاب المورد) دار الشؤون الثقافية – بغداد، ط١، ١٩٨٦م.